DMCC

مستقبل التجارة

مؤشر تجارة السلع 2024 الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة

2024

بصيغة منفصلة
ومُعاد تهيئتها

مؤشر تجارة السلع 2024 الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة

يقيّم مؤشر تجارة السلع 2024 الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة ويصنّف عشرة أسواق رائدة للسلع بناءً على تأثيرها في الواردات والصادرات العالمية من السلع الأساسية، ولا يقارن هذا التحليل ظروف السوق الراهنة فحسب، بل يشتمل أيضاً على مقارنات مع البيانات المستمدة من الإصدارات السابقة من تقارير مستقبل التجارة.

مؤشر تجارة السلع 2024 الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة

يتيح هذا الإصدار من المؤشر فرصة لإعادة تقييم أداء أفضل مراكز التجارة الكبرى في العالم وديناميكاتها المتغيّرة بمرور الوقت؛ ومنذ إصدار تقريرنا لعام 2022، تغيّر مشهد التجارة كثيراً بسبب الأحداث العالمية التي أعادت تشكيل ديناميات التجارة، ما استلزم تكييف جهود الرقمنة والاستدامة.

تمخض تصاعد التوترات الجيوسياسية في أوروبا في الآونة الأخيرة عن تعطيل سلاسل التوريد وتزايد التقلب في أسواق السلع، ما أسهم في ارتفاع عالمي في التضخم ونشوء أزمات تكلفة المعيشة؛ واستجابةً لذلك، طبّقت البنوك المركزية في شتى أنحاء العالم رفعاً كبيراً في أسعار الفائدة للتخفيف من ضغوط التضخم؛ وعلى الرغم من تراجع التضخم مع نهاية عام 2023 وأنه من المفترض أن نكون قد تجاوزنا رفع أسعار الفائدة، إلا أنه من المتوقع أن تفضي الآثار المستمرة لهذه التدابير الاقتصادية إلى كبح جماح النشاط التجاري على المدى القريب.

وبالتوازي مع مضينا قدماً، لا تزال مرونة سلاسل التوريد العالمية قيد الاختبار؛ وقد حوّلت الاضطرابات التي أفرزتها الجائحة التركيز من الكفاءة إلى المتانة، ما يشير إلى تراجع محتمل في العولمة والتوجّه نحو أقلمة سلاسل التوريد.

يتنامى هذا التحوّل أكثر جرّاء المنافسات الجيوسياسية المكثفة- لا سيما بين الولايات المتحدة والصين- والصراعات المستمرة في أوروبا والشرق الأوسط.

ارتقت اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) إلى صدارة العوامل التي يجب مراعاتها، متأثرة بظروف مناخية غير مسبوقة وارتفاع قياسي في درجات الحرارة العالمية؛ وتدفع هذه العوامل التبني السريع للتقنيات الخضراء وتؤثر في أنماط التجارة عبر الميل المتنامي لتوطين العمليات في دول مجاورة للحد من الآثار البيئية وتعزيز مرونة سلاسل التوريد.

مؤشر تجارة السلع 2024 الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة

تشتمل النتائج الرئيسية للتقرير على:

1. يشتمل مؤشر تجارة السلع على ثلاث ركائز رئيسية هي: عوامل الموقع والشراكات التجارية وعوامل الثروة السلعية والعوامل المؤسسية.

2. احتفظت الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة بمركزيهما الأول والثاني تواليًا اللذين حلّتا فيهما في التقرير السابق، ما يدل على قوتهما المتسقة في تجارة السلع.

3. على الرغم من عدم تفوقها في أي ركيزة بعينها، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت تحقيق مجموع قوي تجاوز 50 نقطة في كل الفئات.

4. سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى مجموع في ركيزة عوامل الثروة السلعية، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى احتياطياتها النفطية الكبيرة.

5. احتفظت الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة بمركزيهما الأول والثاني تواليًا اللذين حلّتا فيهما في التقرير السابق، ما يدل على قوتهما المتسقة في تجارة السلع.

6. أُشيد بسويسرا وهونغ كونغ لاحتلالهما مراكز رائدة في عوامل الموقع والشراكات التجارية والعوامل المؤسسية على التوالي.

7. ومع أنه لم يطرأ أي تغيير على أفضل مركزين وأدنى ثلاثة مراكز، إلّا أن هناك تغييرات ملحوظة بين البلدان ذات المراكز المتوسطة؛ فعلى سبيل المثال، تراجعت المملكة المتحدة بواقع مركزين في تحوّل يُعزى إلى حدٍ كبيرٍ إلى إتمام الخروج الاقتصادي كلياً من الاتحاد الأوروبي.

مؤشر تجارة السلع 2024 الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة

نبذة عن المؤشر

يقيّم مؤشر تجارة السلع الدور الذي تضطلع به عشرة مراكز رئيسية لتجارة السلع في قطاع التجارة العالمية، ويقيّم أيضاً المواقع العالمية التي يمكن أن يُتوقّع منها الحفاظ على مكانتها بوصفها مركزاً للتجارة، ويشتمل على عشرة مؤشرات فرعية تشكّل نتائجها المجموع على مؤشر تجارة السلع للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وسنغافورة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة وسويسرا وهونغ كونغ والصين وجنوب إفريقيا ونيجيريا، وقد وُضِعَ مؤشر تجارة السلع لأول مرة في تقرير مستقبل التجارة لعام 2018.

يتناول مؤشر تجارة السلع ثلاثة عوامل رئيسية مهمة لتجارة السلع عبر عشرة مؤشرات فرعية فردية، والبيانات الواردة في المؤشرات الفرعية مُستقاة من مصادر مثل البنك الدولي أو الأمم المتحدة.

فيما يلي المؤشرات الفرعية العشرة المشمولة بالتحليل:

أ. عوامل الموقع والشراكات التجارية

1. مواقع المقار الرئيسية للمراكز الكبرى لتجارة السلع
2. القرب من الأسواق (بناءً على بيانات تصدير السلع)
3. التعريفات الجمركية المقررة على شركاء تجارة السلع والمفروضة على بضائع أساسية

ب. عوامل الثروة السلعية

1. حجم صادرات النفط السنوية مقدرةً بالطن
2. حصة المركز من تجارة السلع العالمية من القهوة والحبوب والسكر والذهب والماس وفول الصويا والشاي والقطن والفضة والحيوانات والمنتجات الحيوانية والبلاستيك
3. عائدات الموارد الطبيعية مُدرجةً في الناتج المحلي الإجمالي

ج. العوامل المؤسسية

1. البنية التحتية للخدمات المالية
2. جاذبية النظام الضريبي
3. قوة إنفاذ اللوائح التنظيمية
4. أداء الشبكات اللوجستية

بهدف وضع المؤشر، خضعت البيانات المُستقاة من كل مؤشر فرعي لعملية توحيد وقياس على مقياس مئوي يتراوح من 0% إلى 100%؛ وعُدلَت بحسب القيم الإحصائية الشاذة ثم جُمعَت لوضع المؤشر المركب؛ وتُعطى كل فئة من الفئات الفرعية الثلاث أهمية متساوية. لمزيدٍ من التفاصيل عن كيفية وضع مؤشر تجارة السلع، يُرجى الرجوع إلى الملحق.

نتائج مؤشر تجارة السلع الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة

البلد	عوامل الثروة السلعية	عوامل الموقع والشراكات التجارية
الولايات المتحدة الأمريكية	%63	%54
الإمارات العربية المتحدة	%77	%8
سويسرا	%12	%59
سنغافورة	%2	%52
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين	%12	%29
هولندا	%6	%54
المملكة المتحدة	%23	%38
الصين	%28	%34
جنوب إفريقيا	%16	%7
نيجيريا	%28	%3

المصدر: راجع الملحق

مثلما يظهر في الجدول، تشكّل الولايات المتحدة الأمريكية مركز التجارة الأول على مؤشر عام 2024 بمجموع يبلغ 59%، وذلك بزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة (PP) مقارنة بمجموع الولايات المتحدة الأمريكية البالغ 58% في تقرير عام 2022؛ بينما حلّت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني على مؤشر السلع 2024 بمجموع نسبته 50% هو ذاته الذي حققته عام 2022.

حافظت الولايات المتحدة الأمريكية الآن على مركزها في الصدارة منذ عام 2020 بمجموع قوي يزيد عن 50% في الركائز الثلاث، وقد أتاح هذا الاتساق للولايات المتحدة الأمريكية الوصول إلى أفضل مجموع بغير تحقيق أعلى مجموع في أي من الركائز منفردةً.

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية في عوامل الثروة السلعية محققةً تحسناً بنسبة 9 نقاط مئوية مقارنة بمؤشر عام 2022، يشكّل الاقتصاد حصة كبيرة من تجارة السلع اللينة العالمية خاصةً تجارة الصويا، ومن الجدير بالذكر أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب زادت في عام 2024 مقارنة بمؤشر عام 2022؛ وقد شهدت تجارة الذهب عموماً زيادة ملحوظة مقارنة بالسلع الأخرى مدفوعة باللجوء إلى أصول أكثر أماناً في ظل ارتفاع التضخم على مدار عام 2022 والنصف الأول من عام 2023؛ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من البلدان الأربعة من ضمن عشرة بلدان يشملها المؤشر التي شهدت زيادة في حصتها في تجارة الذهب.

صعدت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً مركزاً واحداً لتحلّ في المرتبة الثانية على مؤشر الموقع مقارنةً بعام 2022 ولا يتفوق عليها الآن سوى سويسرا فقط؛ وأحد العوامل الرئيسية لذلك هو كثرة شركات السلع التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها؛ فعلى سبيل المثال يقع مقر شركة Cargill في مينيتونكا بولاية مينيسوتا وشركة Koch Industries في ويتشيتا بولاية كانساس.

العوامل المؤسسية	المجموع على مؤشر عام 2024	التصنيف على مؤشر عام 2022
%59	%59	1
%66	%50	2
%69	%46	4
%78	%44	7
%83	%41	6
%59	%40	3
%53	%38	5
%42	%34	8
%32	%18	9
%0	%10	10

لقد كانت ركيزة التصنيف الأدنى للولايات المتحدة الأمريكية في مؤشر عام 2024 تتعلق بالعوامل المؤسسية، حيث احتلت المرتبة السادسة من أصل 10 بلدان حازت اهتمام المؤشر؛ لأن المُعدّل المرتفع نسبياً للضرائب على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى إضعاف مجموعها؛ غير أنها تحقق نتائج جيدة في عوامل البنية التحتية للخدمات المالية.

حلّت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية على مؤشر تجارة السلع لتعادل بذلك أداءها من عام 2022؛ وعلى وجه التحديد، سجّلت الإمارات العربية المتحدة أعلى مجموع في عوامل الثروة السلعية مدفوعةً بإمداداتها الطبيعية الضخمة من النفط؛ وتصدرت الإمارات العربية المتحدة الترتيب في هذه الركيزة من المؤشر في كل إصدار من مؤشر تجارة السلع؛ وحققت الإمارات العربية المتحدة مجموعاً جيداً نسبياً في العوامل المؤسسية مدفوعةً بمعدلاتها الضريبية الجذابة وأدائها القوي في قطاع الخدمات اللوجستية للتجارة.

تأثر المجموع الذي أحرزته الإمارات العربية المتحدة بعوامل الموقع والشراكات التجارية، وقد حققت هذه الركيزة تحسناً مقارنة بمؤشر عام -2022 حيث سجلت آنذاك مجموعاً بلغ 2%- ولكنه لا يزال منخفضاً الآن بواقع 8%؛ وهذا يعني أن الإمارات العربية المتحدة- مقارنةً ببلدان أخرى نسبياً- تميل إلى التصدير أكثر إلى البلدان البعيدة جغرافياً على الرغم من أنها أدخلت بعض التحسينات في السنوات الأخيرة.

احتلت سويسرا المرتبة الثالثة على مؤشر تجارة السلع في عام 2024 بنسبة 46%، وصعدت بواقع مركز واحد مقارنة بتقرير عام 2022؛ وهي من يسجل على أعلى مجموع لعوامل الموقع والشراكات التجارية وثالث أفضل مجموع للعوامل المؤسسية؛ وعلى الرغم من مجموعها الضعيف نسبياً في عوامل الثروة السلعية، إلا أن هذه الركيزة شهدت تحسناً مقارنة بالمجموع الذي حققته سويسرا في عام 2022.

نتائج مؤشر تجارة السلع الصادر عن مركز دبي للسلع المتعددة

البلد	المجموع على مؤشر عام 2022	التصنيف في عام 2022
الولايات المتحدة الأمريكية	%58	1
الإمارات العربية المتحدة	%50	2
سويسرا	%48	4
سنغافورة	%41	7
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين	%44	6
هولندا	%48	3
المملكة المتحدة	%45	5
الصين	%32	8
جنوب إفريقيا	%21	9
نيجيريا	%16	10

المصدر: راجع الملحق

صعدت سنغافورة ثلاثة مراكز مقارنةً بمرتبتها في تقرير عام 2022 إلى المرتبة الرابعة بمجموع بلغ 44% على مؤشر تجارة السلع في عام 2024، وجاء هذا التحسّن مدفوعاً بعوامل الموقع والعوامل المؤسسية، وتستفيد سنغافورة في ركيزة عوامل الموقع من التعريفات الجمركية المنخفضة المفروضة عليها من الشركاء التجاريين، وحققت ثاني أفضل مجموع في العوامل المؤسسية وأقوى أداء في قوة إنفاذ اللوائح التنظيمية والخدمات اللوجستية للتجارة.

جاءت هونغ كونغ في المرتبة الخامسة على مؤشر عام 2024 بعد أن كانت تحتل المركز السادس في تقرير عام 2022، وحققت هذه المرتبة على المؤشر لأنها كانت صاحبة الأداء الأفضل في العوامل المؤسسية لا سيما في ظل توفر بنية تحتية قوية للخدمات المالية؛ غير أن ضعف الثروة السلعية يؤدي إلى تراجع مجموعها.

شهدت هولندا والمملكة المتحدة أكبر انخفاض في تصنيفهما بتراجعهما من المركز الثالث والخامس في عام 2022 إلى المركزين السادس والسابع توالياً على مؤشر تجارة السلع لعام 2024؛ ولم يطرأ أي تغيير كبير على الثروة السلعية في كلا البلدين غير أن تصنيفهما تراجع جرّاء عوامل الموقع والعوامل المؤسسية؛ وقد تسبب انتقال مقر شركة النفط Shell من هولندا إلى المملكة المتحدة في انخفاض كبير في مجموع هولندا عن عوامل الموقع، بينما وردت أدلة على تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة في هذا الإصدار من المؤشر؛ ويتجلى ذلك في ارتفاع التعريفات الجمركية التي يفرضها الشركاء التجاريون على المملكة المتحدة والتراجع في حركة التجارة مع الدول القريبة جغرافياً منها، وهو ما يتضح بقربها من ركيزة الأسواق وضعف أدائها في الخدمات اللوجستية للتجارة؛ ومما يزيد مجموع المملكة المتحدة ضعفاً هو ارتفاع ضريبة الشركات نسبياً هناك؛ وقد بلغ المجموع الإجمالي للمملكة المتحدة على مؤشر تجارة السلع 38%.

احتلت الصين المرتبة الثامنة على مؤشر تجارة السلع؛ وفي مؤشر عام 2024، حققت الصين أدنى مجموع لها بواقع 28% عن عامل الثروة السلعية في كل الإصدارات من هذا المؤشر؛ ويرجع هذا التراجع في المقام الأول إلى انخفاض حصتها من السلع اللينة العالمية؛ وسجلت أيضاً مجموعاً منخفضاً بواقع 34% و42% عن عوامل الموقع والشراكات التجارية والعوامل المؤسسية على التوالي.

2022 و2020 و2018

المجموع على مؤشر عام 2020	التصنيف في عام 2020	المجموع على مؤشر عام 2018	التصنيف في عام 2018
%53	1	%47	5
%53	2	%56	1
%47	4	%49	3
%41	7	%40	6
%45	6	%39	7
%48	3	%54	2
%46	5	%49	4
%33	8	%30	8
%23	9	%20	9
%22	10	%16	10

حلّت جنوب إفريقيا في المرتبة التاسعة على المؤشر بمجموع يبلغ 18%. وأظهرت تحسناً في مجموعها عن عوامل الثروة السلعية والعوامل المؤسسية مقارنة بمؤشر 2022؛ غير أن مجموعها عن عامل الموقع والشراكات التجارية سجّل انخفاضاً بنسبة 17% مقارنةً بمجموعها عنه في تقرير عام 2022، ما أدى إلى تراجع مجموعها الإجمالي.

جاءت نيجيريا في المرتبة الرابعة على مؤشر تجارة السلع لعام 2024 عن عوامل الثروة السلعية بفضل احتياطاتها الكبيرة من النفط، لكن مجموعها الإجمالي تراجع بسبب عوامل الموقع والشراكات التجارية والعوامل المؤسسية.

مع أنه لم يطرأ تغيير على الدول التي احتلت المركزين الأول والثاني والدول التي جاءت في المراكز الثلاثة الأخيرة من ناحية الأداء على مؤشر تجارة السلع منذ عام 2022، ولكن كانت هناك تحوّلات ملحوظة بين الدول ذات الأداء المتوسط في عام 2024؛ وجاءت هذه التغييرات مدفوعة إلى حد كبير بآثار الصراعات الجيوسياسية التي أفضت إلى حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد وتقلبٍ في أسعار السلع؛ وقد شهدت ثمانية من مراكز التجارة العشرة تراجعاً في مجموعها على المؤشر؛ وحتى الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة، اللتين كانتا استثناءين، لم تكونا محصنتين تماماً من هذه الآثار؛ فالولايات المتحدة الأمريكية لم تسجّل سوى تحسّن متواضع بمقدار نقطة مئوية واحدة، في حين لم يتغيّر مجموع الإمارات العربية المتحدة مقارنةً بالتقييم السابق.

توسعت الفجوة أكثر بين الدول ذات الأداء الأعلى والأدنى مع تقدّم الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 9 نقاط مئوية وتراجع مجموع نيجيريا، صاحبة المجموع الأدنى، بواقع 6 نقاط مئوية.

وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تتواصل التوترات المتنامية في البيئة الجيوسياسية على مدار العام؛ ومن المرجح أن تستتبع أحداث- من قبيل انسحاب روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والاضطرابات المستمرة في طرق الشحن عبر قناة السويس- مخاطر جمة خاصة على أسعار القمح والذرة؛ وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الارتفاع الجنوني في أسعار الشحن والظروف الجوية السيئة في التأثير على أسعار السلع في شتى أنحاء العالم.

الملحق

فيما يلي مراكز تجارة السلع العشرة المشمولة بالتحليل:

1. الولايات المتحدة الأمريكية
2. الإمارات العربية المتحدة
3. هولندا
4. المملكة المتحدة
5. سويسرا
6. سنغافورة
7. منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين
8. الصين
9. جنوب إفريقيا
10. نيجيريا

يُحتسَب مجموع كل مركز بناءً على أدائه الذي قيس وفقاً للمؤشر الفرعي لذلك الأداء، وتُتبَع مجموعة الخطوات ذاتها في كل مؤشر فرعي ما يسمح لنا بتعيين قيمة تتراوح من 0% إلى 100% لكل مركز:

- لاحتساب القيم الإحصائية الشاذة، يتم التحقق من كل نقطة بيانات ليُحدّد ما إذا كانت تقع خارج متوسط نطاق الانحرافات المعيارية +/- 2.
- يُستخدم نهج الحد الأدنى والحد الأقصى لتعيين القيمة على المؤشر لكل مركز تجارة؛ على وجه التحديد، تُستخدَم المعادلة التالية (نقطة البيانات - الحد الأدنى للسلسلة) / (الحد الأقصى للسلسلة - الحد الأدنى للسلسلة).
- يُستخدَم معكوس نقطة البيانات أو معادلها السالب للمؤشرات الفرعية التي يشير فيها الرقم الأدنى إلى أداء أفضل.

بمجرد تعيين المجاميع من 0% إلى 100% لكل مركز تجارة ضمن كل مؤشر فرعي استناداً على الخطوات السابقة، يتم تعيين المؤشرات الفرعية إلى واحد من ثلاثة فهارس فرعية (مؤشر الموقع والشراكات التجارية ومؤشر الثروة السلعية ومؤشر العوامل المؤسسية) تُرجَح بالتساوي لتحديد المجموع الإجمالي على المؤشر.

مصادر بيانات مؤشر تجارة السلع

	المؤشر	الملخص	المصدر	العام
عوامل الموقع والشراكات التجارية	مواقع المقار الرئيسية للمراكز الكبرى لتجارة السلع	تُحلّل مواقع المقار الرئيسية العالمية والإقليمية لكبرى شركات تجارة السلع وتُستخدَم لتعيين النقاط لكل مركز تجارة.	جامعة سنغافورة للإدارة	2024
	القرب من الأسواق (بناءً على بيانات تصدير السلع)	تُحتسَب الحصيلة الفرعية لحصة كل شريك تجاري من صادرات السلع لكل مركز تجارة والمسافة إلى الشريك التجاري ثم تُعيّن القيمة على المؤشر.	قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"	2022
	التعريفات الجمركية المقررة على شركاء تجارة السلع والمفروضة على بضائع أساسية	تُحتسَب الحصيلة الفرعية لكل شريك تجاري من صادرات السلع لكل مركز تجارة ومتوسط التعريفات الجمركية لكل شريك تجاري على السلع الأساسية ثم تُعيّن القيمة على المؤشر.	منظمة التجارة العالمية	الأحدث (من 2021 إلى 2022)
عوامل الثروة السلعية	حجم صادرات النفط السنوية مقدرةً بالطن	إجمالي صادرات النفط الخام السنوية لكل مركز تجارة مقاسةً بالوزن.	قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"	2022
	حصة المركز من تجارة السلع العالمية اللينة عن السلع الرئيسية	القيمة الإجمالية السنوية لتجارة القهوة والحبوب والسكر والذهب والماس وفول الصويا والشاي والقطن والفضة والحيوانات والمنتجات الحيوانية والبلاستيك لكل مركز تجارة.	قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"	2022
	عائدات الموارد الطبيعية مُدرجةً في الناتج المحلي الإجمالي	إن إجمالي عائدات الموارد الطبيعية هو مجموع عائدات النفط والغاز الطبيعي والفحم (الصلبة واللينة) والمعادن والغابات، وتُحتسَب التقديرات على أنها الفرق بين سعر سلعة ومتوسط تكلفة إنتاجها.	البنك الدولي	2021
العوامل المؤسسية	البنية التحتية للخدمات المالية	تُستخدم قوة أنظمة تقارير الائتمان ونجاعة قوانين الضمان والإفلاس في تسهيل الإقراض لتحليل مراكز التجارة.	البنك الدولي	2022
	جاذبية النظام الضريبي	يحلل هذا المؤشر الفرعي الضرائب والإسهامات الإلزامية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو اقتطاعها في سنة معينة، ويقيس أيضاً الأعباء الإدارية المترتبة على دفع الضرائب والإسهامات.	تاكس فاونديشن	2023
	قوة إنفاذ العقود	يتناول هذا المؤشر وقت وتكلفة حل نزاع تجاري أمام محكمة محلية من الدرجة الأولى، ومؤشر جودة العمليات القضائية.	مشروع العدالة العالمية	2023
	سهولة التجارة عبر الحدود	يقيس هذا المؤشر الوقت اللازم والتكاليف غير الجمركية المتكبدة في سبيل الامتثال بلوائح التوثيق والضوابط الحدودية وقوانين النقل المحلي.	البنك الدولي	2023

DMCC

futureoftrade.com

© DMCC 2024